فى بيان صادر لرئاسة الجمهورية باللغة الإنجليزية عن مكتب مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية والتعاون الدولى يوم الجمعة الماضى وموجه للإعلام الأجنبى ، كما تم نشره باللغة العربية على صفحة المتحدث الرسمى لرئيس الجمهورية ، وصفحة مساعد الرئيس . تناول البيان ذكر المحكمة الدستورية العليا فى مواضع ثلاثة منه فيما يلى نصه : تم حلّ مجلس الشعب بطريقة مريبة من قبل المحكمة الدستورية العليا . جاءت دلائل من عدد من الجهات تفيد بأن المحكمة الدستورية . التى اعتبرها البيان من القوى المعادية للثورة التى قامت بتصعيد حملتها لإسقاط مكاسب الثورة . ستقوم بحل الجمعية التأسيسية ، تم تعزيز الدلائل التى تؤكد عزم المحكمة على حل الجمعية التأسيسية مما دفع الرئيس إلى التحرك بإصدار إعلان دستورى فى 22 نوفمبر الماضى لتحصين هذه القرارات من تدخل المحكمة الدستورية العليا .

وتعليقاً على هذا البيان صرح المستشار ماهر سامى نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا والمتحدث باسمها ، بأن الجمعية العامة للمحكمة ، وقد راعها أن تصدر مؤسسة الرئاسة بياناً بهذا المحتوى من الافتراءات والمغالطات ، فإن المحكمة تضع قيد نظر الشعب المصرى . عدداً من الحقائق :

أولاً : **تتساءل المحكمة لماذا اختار مساعد الرئيس بعد أن كشف جريمة تآمر المحكمة الدستورية لحل الجمعية التأسيسية ، أن يتوجه ببلاغه إلى الإعلام الأجنبى ، بدلاً من أجهزة التحقيق المختصة ، وما الذى قصده من مخاطبة هذا الإعلام فى أمر يتصل بصميم الشأن الداخلى للوطن ، ويتعلق بسلطة من سلطات الدولة الثلاثة وهى القضاء ويخص منه إحدى مؤسساته السيادية الوطنية الرفيعة وهى المحكمة الدستورية العليا ، فيثير الريب والشكوك فى أحكامها ، ويدفعها بالتآمر ، إلا أن يكون قد استهدف بذلك تقويض سمعة هذه المحكمة دولياً ، والتشهير بها وفضحها عالمياً بعد كيل الاتهامات لها دون أن يقدم دليلاً واحداً على صحة ادعاءاته ومزاعمه ، وبذلك يكون قد انطبق عليه . فى مفردات قانون العقوبات .**

وصف أنه أذاع عمداً فى الخارج أخباراً وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة تضعف الثقة بهيبة الدولة واعتبارها ، وتضر بالمصالح القومية للبلاد ، وهو فعل جنائى يندرج ضمن الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج . فى حالة ثبوته .

ثانياً : بات مؤكداً أنه ليس فى عزم أحد أن يستجيب لمطالب ملحة متكررة من المحكمة لتقديم الأدلة التى تثبت اشتراك قضاتها فى مؤامرة لإسقاط مؤسسات الدولة ، على نحو ما أشاعه أصحاب الحملة الضارية الظالمة من أكاذيب لاغتيال المحكمة وقضاتها ماديا ومعنوياً . وهذه مناسبة ، تجدد فيها المحكمة بغير كلل أو ملل أو يأس . مطالبة من اتهم المحكمة أو أيا من قضاتها ، أو يفعل اليوم ذلك ، أن يقدم دليل اتهامه ، وفى جميع الأحوال فإن هذه الاتهامات التى يطلقها أصحابها فى تحلل من أى قيد قانونى أو أخلاقى أو وازع من ضمير ، ليس مقبولاً من أحد ، ولا ينبغى أن تظل بمنأى عن الحساب ، وخضوعها لحكم القانون . زمناً أطول من ذلك .

ثالثاً: إن بيان مساعد الرئيس كشف عن إصرار عمدى لمواصلة مسلسل الإساءة والتطاول والتجريح والتعريض بالمحكمة الدستورية العليا ، والذى اطرد عرضه وفق مخطط منهجى ثابت ، وقصد مبيَّت على إقحام المحكمة ، والزج بها فى أتون الصراع المشتعل بين القوى السياسية ، رغم أن المحكمة بقيت دواماً وتماماً خارج دائرة الخصومة والاشتباك دون أن تتحمل مسئولية سوء الظن بأنها لم تكن كذلك . فقد تحدث مساعد الرئيس . من جديد . عن ارتيابه فى الحكم الذى صدر بحل مجلس الشعب ، وتعزيز الدلائل لديه التى تؤكد عزم المحكمة الدستورية على حل الجمعية التأسيسية ، لكنه لم يفصح عن أسباب هذا الارتياب ، وأمارات هذه الدلائل ، وإذ تؤكد المحكمة أن كل ما ساقه مساعد الرئيس هو محض خيال ووهم ، فإن ظنونه ودلائله قد أصابها الفساد فى الاستدلال ، والاعتساف فى الاستخلاص، وعدم اتساق المقدمات مع النتائج .

رابعاً: **ترى المحكمة أنه كان يتوجب على مساعد الرئيس ـ تصونا للموقع الوظيفى الذى يشغله بمؤسسة الرئاسة ـ ألا ينزلق إلى تلطيخ سمعة القضاء المصرى أمام الإعلام الأجنبى ، ويتنزه عن إلصاق الاتهامات جزافاً وافتراء بالقضاة الوطنيين الشرفاء الذين ينتسبون للمحكمة الدستورية العليا ، بعلوّ قامتها وسموّ رسالتها ، والتى يعرف الشعب قدرها ومكانتها بما أنجزته وسطرته من أحكام تحمى بها حقوقه وحرياته على مدى أكثر من أربعين عاماً ، وكان على مساعد الرئيس أن يتعفف عن إهانة هذه السلطة القضائية على مرأى ومسمع من الإعلام الأجنبى والذى عجزنا عن إدراك الهدف من مخاطبته فى هذا الشأن ، وكان عليه كذلك أن يزن كلماته قبل النطق بها ، ويتحرى الدقة والصدق قبل أن تطيش منه العبارات ـ لأن الكلمة شرف وأمانة ومسئولية .**

خامساً: **إنه ـ مع الأسف العميق ـ قد نجحت هذه الحملة الشرسة من خلال أصحابها الذين أتيحت لهم السيطرة على مقاعد الجمعية التأسيسية أن يشفوا غليلهم بالانتقام من المحكمة الدستورية ، وأن ينقضوا بمعاولهم وأظافرهم لتقويضها متوسلين فى ذلك بما وضعوه من نصوص تتصل بتنظيم عملها فى مشروع الدستور ـ عدواناً على استقلالها ، وانتقاصاً من اختصاصها ، وعزلاً لقضاتها ، وهى الحملة ذاتها التى حركت بسطاء الخلق من المواطنين ممن أسلموا قيادهم لأرباب هذه الهجمة ، فأوغروا صدورهم وألهبوا مشاعرهم بالكراهية والحقد والعداوة ضد المحكمة ، واحتشد هؤلاء يحاصرون المحكمة ويمنعون قضاتها من حضور جلساتهم وأداء عملهم ، ويعلو هتافهم وصياحهم بسب القضاة وإهانتهم ومحاولة الاعتداء عليهم ، ومازالوا يفعلون حتى الآن ، دون أن يتعرض لهم أمن أو شرطة .**

سادساً: **المحكمة الدستورية العليا ـ لمن لا يذكر ـ والتى اعتبرها مساعد الرئيس من أمثلة القوى المعادية للثورة التى قامت بتصعيد حملتها لإسقاط مكاسب الثورة ، هى من بادرت بالاعتداد بالإعلان الدستورى الصادر فى 30 مارس**

سنة 2011 والاعتراف بـه بعد استفتاء الشعب عليـه ، وأسندت أحكامها التى أصدرتها خلال عامين إلى نصوصه . حفاظاً على مكتسبات الثورة .

ستظل المحكمة الدستورية العليا . حية خالدة فى ضمير أمتها . مهما حدث لها ، وأيا كان حجم الخسائر والمخاطر والتضحيات التى أصابتها أو مازالت فى الطريق ، ولاؤها للشعب والدستور والقانون والعدل والشرعية .

حفظ الله مصر ـ وطناً وشعبا
وحمى قضاءها من شر البغى والظلم والطغيان .